

## المملكة الأردنية الهاشمية

محكمة التمييز الأردنية

### وزارة العدل

بصفتها : الحقوقية

### القرار

رقم القضية: ٢٠٠٧/١٢٢

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد إسماعيل العمري

و عضوية القضاة السادة

عبد الرحمن البنا، فايز حمارنة، أحمد المومني، عبد الحميد السعد

### المميز:

بنك الاسكان للتجارة والتمويل

وكيله المحامي خلدون الشرايري

### المميز ضدهم:

١. محمد نبيل عبد الهادي حمودة

٢. سمير عبد الهادي حمودة

٣. شركة كيماويات الأردن

وكلواؤهم المحامون حسن القيسي وسليمان مشاقبة وعبد الحميد القيسي

بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢١ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف

حقوق عمان في القضية رقم ٢٠٠٦/١١/٢٧ فصل ٢٠٠٦/١١/٢٧ القاضي بعد اتباع حكم

النقض الصادر عن محكمتنا رقم ٢٠٠٥/٤٤٩٥ فصل ٢٠٠٦/٢/٢٧ رد الاستئناف

موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في الطلب رقم

٢٠٠٤/ط/٤٢٧ فصل ٢٠٠٤/٩/٢٠ المقدم في الدعوى الحوقية رقم ٢٠٠١/٤٧٢٩

القاضي، (رد الطالب المقدم من المستأنف لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس وإرجاء الفصل

في الحكم بالسسوم والمصاريف والأتعاب لحين الفصل في الدعوى) وإعادة الأوراق

لمصدرها دون الحكم بأية رسوم أو مصاريف أو أتعاب عن هذه المرحلة.

٣. الأمانة العامة للمحكمة الإدارية في بيروت في ١٤/١٢/٢٠٠٨ في إطار اختصاصها الإداري في

العمل على تنفيذ الأحكام القضائية.

أو التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

٤. الأمانة العامة للمحكمة الإدارية في بيروت في ١٤/١٢/٢٠٠٨ في إطار اختصاصها الإداري في

العمل على تنفيذ الأحكام القضائية.

أو التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

٥. الأمانة العامة للمحكمة الإدارية في بيروت في ١٤/١٢/٢٠٠٨ في إطار اختصاصها الإداري في

العمل على تنفيذ الأحكام القضائية.

أو التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.

التي هي من اختصاص القضاء الإداري في لبنان.





١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨  
١٤٨١/٣/٢٠٠٨

١٤٨١/٣/٢٠٠٨

الحقوقي برد الدعوى أو برد الطلب فيها من الطلبات المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية ، ويكون استيفاء الرسوم متفقاً وأحكام المادة ١١١ من الدستور لأن فرض هذه الرسوم كان بموجب قانون حر في مرحله الدستورية .

وحيث أن محكمة استئناف عمان نظرت الدعوى الاستئنافية واكتفت بما دفعته الجهة المستأنفة من رسم بمقدار عشرة دنانير ولم تقم بتكليفها بدفع فرق الرسم بالقر المدفوع عن هذه الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى خلال المهلة التي تحددها طائلة الإسقاط وفق ما تقضي به أحكام المادة ١٢٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية فيكون قرارها سابقاً لأوانه .

**لهذا نقرر نقض القرار المميز وإعادة القضية لمصدرها لإجراء المقتضى .**

بعد أن أصبحت الدعوى إلى محكمة الاستئناف اتبعت الانقض ودفع المستأنف فرق الرسم أصدرت قرارها رقم ٢٠٠٥/٥٧٢ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣١ قضى برد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف .

لم يلق هذا القرار قبولاً من المستأنف فطعن فيه بهذا التمييز للمرة الثانية للأسباب الواردة فيه ، كما قدم المميز ضدّهم لائحة جوابية طلبوا فيها رد التمييز وتصديق القرار المميز .

وبتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٧ أصدرت محكمة التمييز قرارها رقم ٢٠٠٥/٤٤٩٥ قضت فيه بنقض القرار المميز وقد جاء في قرار النقض ما يلي :

(وفي الموضوع / وعن أسباب التمييز جميعاً :- وحاصلها النعي على القرار المميز خطأ بعدم قبول الدفع بالقدام ، واعتبار أن سريان التقادم يتوقف على نتيجة الدعوى الأصلية .

وفي ذلك نجد أن المادة ١١٣/٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية أجازت للمدعي عليه إذا ادعى أن له حقاً في الرجوع في الحق المدعى به على شخص ليس طرفاً في الدعوى أن يقدم طلباً خطياً ويطلب إدخال ذلك الشخص طرفاً في الدعوى .

هذه في تاريخه و...  
 في تاريخه...  
 في تاريخه...  
 في تاريخه...  
 في تاريخه...  
 في تاريخه...  
 في تاريخه...  
 في تاريخه...  
 في تاريخه...

(١٨٦١/٧٦ و ١٨٦١/٧٦)

في تاريخه...  
 في تاريخه...  
 في تاريخه...

(١٨٦١/٧٦)...  
 في تاريخه...

في تاريخه...  
 في تاريخه...

(١٨٦١/٧٦)

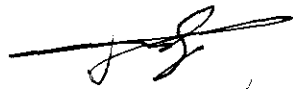
في تاريخه...  
 في تاريخه...  
 في تاريخه...

- ١. في تاريخه...
- ٢. في تاريخه...
- ٣. في تاريخه...
- ٤. في تاريخه...
- ٥. في تاريخه...
- ٦. في تاريخه...
- ٧. في تاريخه...
- ٨. في تاريخه...
- ٩. في تاريخه...
- ١٠. في تاريخه...

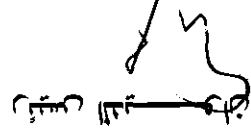
:- في تاريخه...

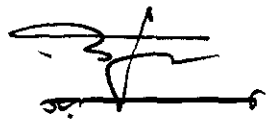


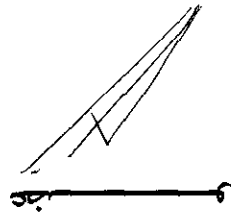




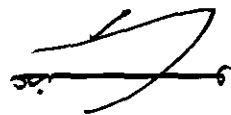
٣٠ / ٦ / ٢٠٠٤

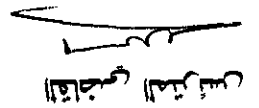












٢٠٠٤ / ٥ / ٦ الموافق ٧٨٣١ سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٧١ / ٦ / ٢٠٠٤

بالتاريخ المذكور أعلاه وأمامنا وأمامكم في هذا اليوم